جامعة القاهرة

كلية الحقوق

قسم الدراسات العليا

قانون التجارة والاستثمارات الدولية

استخدام تقنية الاعتمادات المستندية في عمليات غسل الأموال

رسالة مقدمة من

جديع وهطان الجروى القحطاني

للحصول على درجة الماجستير في الحقوق

إشـــراف

الأستاذ الدكتور/ على جمال الدين عوض

لجنة المناقشة والحكم

الأستاذ الدكتور/ على جمال الدين عوض مشرفاً ورئيساً

أستاذ القانون التجاري والقانون البحري- كلية الحقوق- جامعة القاهرة

الأستاذة الدكتورة/ سميحة القليوبى عضواً

أستاذ القانون التجاري والقانون البحري- كلية الحقوق- جامعة القاهرة

الأستاذ الدكتور/ ماجد عبد الحميد عمار عضواً

أستاذ القانون التجاري- كلية الشريعة والقانون- جامعة الأزهر- دمنهور

٢٠٠٥

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا لِيَمْكُرُوا فِيهَا وَمَا يَمْكُرُونَ إِلَّا بِأَنفُسِهِمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴾

صدق الله العظيم

سورة الأنعام الآية (١٢٣)

إهـــــداء

- إلى الوالد خادم الحرمين الشريفين الملك/ عبد الله بن عبد العزيز آل سعود (حفظه الله وأدام عمره عزة للوطن وللإسلام والمسلمين) ومجددين لك بيعة الوفاء والولاء والطاعة.
- إلى روح والدي طيب الله ثراه وجعل هذه الرسالة العلمية في موازين حسناته.
- إلى والدتي مد الله في عمرها لتبقى لي النهر الجاري الذي يمدني بخيراته ويعينني على متاعب الدنيا بدعواتها المقبولة إن شاء الله.
- إلى حرمي المصون (أم فهد) التي ضحت بالكثير من أجل أن أواصل مشواري العلمي وأنجز هذه الأطروحة .. وإلى مستقبلي وأملي في هذه الحياة (فهد، محمد)، بارك الله فيهما وجعلهما من الدعاة المجاهدين في سبيله الناصرين لدينه.
- إلى صاحب القلب الكبير ابن العم سعادة المهندس/ جديع بن نهار القحطاني رئيس بلدية منطقة حائل سابقاً، والمستشار حالياً بوزارة الشئون البلدية والقروية.

وأقول فيه:

هو البحرُ من أي النواحي أتَيْتُه

فُلجَّتُه المعروفُ والجودُ ساحلُه

لو لم يكن في كفه غير روحه

لجاد بها فليتقِ الله سائلُه

- إلى الإخوة الأعزاء (محمد و قبلان) أهديكما هذا العمل العلمي.

شكر وعرفان

شكر وعرفان إلى مصر الحبيبة أرض الكنانة وعرين العروبة

شكر وتقدير إلى والدي الأستاذ الدكتور/علي جمال الدين عوض- أستاذ القانون التجاري والقانون البحري- بكلية الحقوق- جامعة القاهرة، الذي شرفني باهتمامه ومتابعته وتوجيهاته لي طوال إعداد هذه الأطروحة، فله مني جزيل الشكر ووافر الامتنان.

شكر وتقدير إلى أستاذتنا الجليلة الدكتورة/ سميحة القليوبي- أستاذ القانون التجاري والبحري- بكلية الحقوق- جامعة القاهرة، والتي أعطتني وسام الشرف بقبولها عضوية المشاركة في مناقشة هذه الرسالة.

شكر وتقدير إلى الأستاذ الدكتور/ ماجد عمار- أستاذ القانون التجاري والقانون البحري- بكلية الشريعة والقانون- جامعة الأزهر، فرع دمنهور، شكراً لك على تحملك مشقة السفر للمشاركة في مناقشة هذه الرسالة.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقـــدمة

بـــرزت في الآونة الأخيرة ظاهرة عمليات غسل الأموال كمشكلة سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية، تهدد أمن واستقرار المجتمع الدولي بأسره.

وبالـــرغم مـــن ظهور هذه العمليات كحالات فردية منذ فترات طويلة، حيث عرفتها الـــولايات المـــتحدة الأمريكية في العشرينيات من القرن الماضي عندما استخدمتها عصابات المافيا الأمريكية في ولاية شيكاغو الأمريكية، إلا أنه سرعان ما اكتسبت هذه العمليات زخماً إعلامـــياً وسياســـياً وقانونياً جعلها تقفز إلى مراتب متقدمة بين الظواهر الإجرامية المستحدثة الجديـــرة بالبحث والاهتمام العالمي من قبل كافة رجال القانون والسياسة والاقتصاد في جميع دول العـــالم، خاصـــة بعـــد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية، والتي أحدثت تحولاً جذرياً في مسار العالم والعلاقات الدولية.

وبعـــد الحـــادي عـــشر من سبتمبر أصبحت قضية عمليات غسل الأموال والإرهاب وتمويل العمليات الإرهابية، من أهم القضايا الدولية المطروحة دائماً على طاولة كافة المحافل والمؤتمـــرات والـــندوات المحلـــية والإقليمـــية والدولـــية المهتمة بالأمن الاقتصادي والأمن الاجتماعي.

وتـــرتبط عمليات غسل الأموال ارتباطاً وثيقاً بالجريمة المنظمة، حيث تعتبر جريمة غـــسل الأمـــوال صـــورة من صورها، بل إنها تعد بمثابة "طاقية الإخفاء" لكافة الأموال غير المشروعة الناتجة عن جميع الجرائم المنظمة.

وقـــد أدى ظهـــور عملـــيات غـــسل الأموال إلى ظهور طائفة جديدة من المجرمين المنفـــصلين تمامـــاً عن الطائفة التي قامت بارتكاب الجرائم الأولية التي أنتجت الأموال غير المـــشروعة المـــراد غسلها، وتعتبر عمليات غسل الأموال من أخطر الجرائم وأعقدها؛ نظراً لـــصعوبة الـــسيطرة علـــى القائمـــين علـــيها، ونظراً لكفاءتهم ومهارتهم وخبراتهم القانونية والاقتصادية والتقنية.

ويعتبـــر الهدف الأساسي من وراء عمليات غسل الأموال هو إخفاء المصدر الحقيقي للأمـــوال غيـــر المـــشروعة وقطع صلتها بمصادرها الإجرامية غير المشروعة. لهذا تعتبر عملـــيات غسل الأموال جريمة تبعية يفترض أن تسبقها جريمة أصلية تنتج عنها أموال غير مشروعة.

محتويات الفهـــــرس

الموضـــــوع	رقم الصفحة
مقدمة	أ- ج
الفصل التمهيدي/ الأحكام العامة للاعتمادات المستندية	١
الفرع الأول/ ماهية الاعتمادات المستندية	٤
المبحث الأول/ تعريف فكرة الائتمان المصرفي بصفة عامة	٥
المبحث الثاني/ تعريف الاعتمادات المستندية	٩
الفرع الثاني/ صور الاعتمادات المستندية	١٥
المبحث الأول/ صور الاعتمادات المستندية من حيث قوة الالتزام الصرفي	١٦
المبحث الثاني/ الأشكال الأخرى للاعتمادات المستندية	١٩
الباب الأول/ عمليات غسل الأموال	٢٤
الفصل الأول/ الأحكام العامة لعمليات غسل الأموال	٢٧
الفرع الأول/ ماهية غسل الأموال ومصادرها غير المشروعة	٢٨
المبحث الأول/ التعريف القانوني لعمليات غسل الأموال	٢٩
المبحث الثاني/ مصادر عمليات غسل الأموال	٣٩
الفرع الثاني/ الوسائل المستخدمة في غسل الأموال غير المشروعة	٥٩
المبحث الأول/ الوسائل العادية التقليدية	٦٠
المبحث الثاني/ الوسائل البنكية المصرفية	٧٣
المبحث الثالث/ الوسائل المالية غير المصرفية	٨١
المبحث الرابع/ وسائل التجارة الإلكترونية	٨٤
الفرع الثالث/ المخاطر والآثار الناجمة عن عمليات غسل الأموال	٨٩
المبحث الأول/ المخاطر والآثار الاقتصادية لعمليات غسل الأموال	٩٠
المبحث الثاني/ المخاطر والآثار الاجتماعية لعمليات غسل الأموال	٩٣
المبحث الثالث/ المخاطر والآثار السياسية لعمليات غسل الأموال	٩٥

الفصل الثاني/ الاستراتيجية الدولية والوطنية لمواجهة عمليات غسل الأموال	١٠٠
الفرع الأول/ موقف الاتفاقيات والأجهزة الدولية المتخصصة من عمليات غسل الأموال	١٠١
المبحث الأول/ موقف الاتفاقيات الدولية من عمليات غسل الأموال	١٠٢
المبحث الثاني/ الأجهزة الدولية المتخصصة في مواجهة عمليات غسل الأموال	١١٥
الفرع الثاني/ موقف التشريعات الأجنبية والوطنية من عمليات غسل الأموال	١٢٣
المبحث الأول/ جهود التشريعات الأجنبية في مجال مكافحة عمليات غسل الأموال	١٢٤
المبحث الثاني/ جهود التشريعات العربية في مجال مكافحة عمليات غسل الأموال	١٣٤
الفرع الثالث/ مؤشر ظاهرة غسل الأموال على المستوى الدولي والعربي وبعض القضايا العملية	١٦٣
المبحث الأول/ ظاهرة عمليات غسل الأموال على المستوى الدولي والعربي	١٦٤
المبحث الثاني/ نماذج من القضايا والإيدانات لعمليات غسل الأموال	١٦٩
الباب الثاني/ الاعتمادات المستندية في إطار عمليات غسل الأموال	١٨١
الفصل الأول/ دور الاعتمادات المستندية في مجال عمليات غسل الأموال	١٨٣
الفرع الأول/ دور الاعتمادات المستندية في مراحل عمليات غسل الأموال	١٨٤
المبحث الأول/ دور الاعتمادات المستندية في مرحلة الإيداع	١٨٥
المبحث الثاني/ دور الاعتمادات المستندية في مرحلة التمويه على مصدر الأموال غير المشروعة	١٩٢
المبحث الثالث/ دور الاعتمادات المستندية في مرحلة دمج الأموال غير المشروعة	١٩٩
الفرع الثاني/ طرق استخدام الاعتمادات المستندية كوسيلة لغسل الأموال غير المشروعة	٢٠١
المبحث الأول/ الغسل بواسطة المشتري الآمر	٢٠٢
المبحث الثاني/ الغسل بواسطة التواطئ بين أطراف الاعتماد المستندي	٢٠٥

الفرع الثالث/ الغش في الاعتمادات المستندية وعلاقته بعمليات غسل الأموال	٢٠٨
المبحث الأول/ مفهوم الغش في الاعتمادات المستندية	٢٠٩
المبحث الثاني/ وسائل ومصادر غسل الأموال وعلاقتها بعمليات الغش في الاعتمادات المستندية	٢١٥
الفصل الثاني/ دور البنوك ومسئوليتها الجنائية عن حماية الاعتمادات المستندية في ظل قوانين غسل الأموال	٢١٩
الفرع الأول/ الالتزامات التي تقع على عاتق البنوك في حالة التعامل بالاعتمادات المستندية	٢٢١
المبحث الأول/ التزامات البنك الفاتح قبل فتح الاعتماد المستندي	٢٢٢
المبحث الثاني/ التزامات البنوك المتداخلة عند تنفيذ الاعتماد المستندي	٢٣٥
المبحث الثالث/ وسائل اكتشاف عمليات غسل الأموال	٢٤١
الفرع الثاني/ المسئولية الجنائية للأشخاص الاعتبارية عن الاعتمادات المستندية في ظل قوانين غسل الأموال	٢٥٠
المبحث الأول/ المسئولية الجنائية للبنوك عن عمليات غسل الأموال	٢٥٢
المبحث الثاني/ الجزاءات الجنائية المقررة للشخص الاعتباري عن عمليات غسل الأموال	٢٦١
المبحث الثالث/ أسباب الإباحة وموانع العقاب	٢٦٧
الفرع الثالث/ عقبات مكافحة عمليات غسل الأموال	٢٧٣
المبحث الأول/ عقبة السر المصرفي	٢٧٤
المبحث الثاني/ العقبات الأخرى في مواجهة عمليات غسل الأموال	٢٨١
الخاتمة والنتائج والتوصيات	٢٨٦
الملاحق	٢٩٤
المراجع والمصادر	٣٦٢

مستخلص الرسالة

تتـــناول هذه الدراسة موضوع "استخدام تقنية الاعتمادات المستندية في عمليات غسل الأمـــوال" حـــيث تهـــدف هـــذه الرسالة إلى بيان مفهوم عمليات غسل الأموال، ومصادرها الإجـــرامية، وأهـــم الأســـاليب المســـتخدمة في تدعيمها ودورها في تسهيل عمليات الغسل. بالإضافة إلى بيان أهم الآثار الاجتماعية السياسية والاقتصادية لهذه العمليات.

كما تتناول الرسالة بيان الجهود الدولية والإقليمية وجهود التشريعات الوطنية في سبيل مكافحـــة عمليات غسل الأموال مع الإشارة إلى بعض مؤشرات حجم عمليات غسل الأموال على المستويين الدولي والعربي وبعض القضايا العملية.

وقـــد خلصت هذه الرسالة إلى إبراز مدى العلاقة بين الاعتمادات المستندية وعمليات غســـل الأمـــوال إذا مـــا أســـيئ استخدامها في مثل هذه العمليات الإجرامية، حيث ثبت بأن الاعـــتمادات المســـتندية تعتبر وسيلة ناجحة وفاعلة في جميع مراحل عمليات غسل الأموال ابتداء من مرحلة الإيداع وانتهاء بأخر مرحلة لعمليات غسل الأموال وهي مرحلة الدمج.

كمـــا تـــناولت الرســـالة بيان كيفية استخدام الاعتمادات المستندية في عمليات غسل الأموال، وإلى بيان أن الغش المرتكب في الاعتمادات المستندية ما هو إلا مصدر من مصادر عمليـــات غســـل الأمـــوال، حيث يثير هذا الموضوع خلط لدى كثيراً من الباحثين في مجال مكافحة عمليات غسل الأموال.

كمـــا تناولت هذه الرسالة أهم الالتزامات التي تقع على عاتق البنوك في حالة التعامل بالاعـــتمادات المســـتندية مع بيان ما يترتب على مخالفة تلك الالتزامات من مسئولية جنائية أقرتها كافة الاتفاقيات والوثائق الدولية وبعض نصوص قوانين مكافحة عمليات غسل الأموال الوطنية.

وفـــي نهايـــة هـــذه الرسالة تناولنا أهم العقبات التي قد تواجه مكافحة عمليات غسل الأموال وخاصة عقبة السرية المصرفية وضعف التعاون الدولي في هذا المجال.